

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة



ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: مالية وجباية

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

رقم: .....

## عنوان الموضوع:

# دور التحفيزات الجبائية في دعم نشاط المؤسسة المصغرة دراسة حالة مؤسسة مصغرة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت إشراف الأستاذ

من إعداد الطلبة:

- عجلان العياشي

- سعيدان السبتي

- دغفل عبد المالك

## أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الرتبة العلمية	واللقب والاسم
رئيسا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر	زواق الحواس
مشرفا ومقررا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر	عجلان العياشي
مناقشا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر	لعجال العمريّة

السنة الجامعية: 2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# تشكرات

الشكر لله وحده الذي وفقنا في إنجاز هذا

العمل ويسره لنا .

تتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف "الدكتور العياشي محبلان" الذي

لم يخل علينا بتوجيهاته السديدة وإسهاماته المفيدة من أجل إتمام هذا العمل

كما تتقدم بالشكر الجزيل لكل عمال مفتشية الضرائب وعوابع المدني بولاية

المسيلة

إلى كل الأساتذة الكرام

وكل من ساهم في إنجاز هذا البحث ولو بالسؤال عنه

# إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

وأطال في عمرهما

إلى إخواني وأخواتي خاصة أختي إيمان

إلى كل الزملاء والأصدقاء

إلى كل من تجمعني بهم مودة ومحبة

# إهداء

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله

والحمد لله

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى:

التي فتحت عيني على وجهها ولمست الراحة في حجرها وأخذت الحنان من بين

أحضانها حتى سهرت الليالي وتعبت السنين لأمر تاح وضحت بالكثير لأنجح

وكانت منارةً دربتي ولا تزال، إلى أمي الحنون أطال الله في عمرها .

إلى أحن وأكبر قلب، إلى صاحب الفضل الجزيل والدعم المتواصل، إلى من

يقدم العلم ويشجع طالبه، أبي العزيز أطال الله في عمره .

إلى إخوتي وأخواتي .

إلى كل من اعرفه من قريب أو من بعيد .

السبتي

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	التشكرات
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
أ	مقدمة
<b>الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتحفيز الجبائي والمؤسسات المصغرة</b>	
1	تمهيد
2	المبحث الأول: ماهية التحفيز الجبائي
2	المطلب الأول: تعريف التحفيز والتحفيز الجبائي
2	أولاً: تعريف التحفيز
3	ثانياً: تعريف التحفيز الجبائي
4	المطلب الثاني: خصائص وأهداف التحفيز الجبائي
4	أولاً: خصائص التحفيز الجبائي
5	ثانياً: أهداف التحفيز الجبائي
7	المطلب الثالث: أشكال التحفيز الجبائي وشروط نجاحه
7	أولاً: أشكال التحفيز الجبائي
11	ثانياً: شروط نجاح سياسة التحفيز الجبائي
12	المبحث الثاني: ماهية المؤسسات المصغرة
12	المطلب الأول: مفهوم المؤسسة المصغرة وخصائصها
12	أولاً: تعرف المؤسسات المصغرة
15	ثانياً: خصائص المؤسسات المصغرة
16	المطلب الثاني: أهداف المؤسسات المصغرة والصعوبات التي تواجهها
16	أولاً: أهداف المؤسسات المصغرة

16	ثانيا: الصعوبات التي تواجه المؤسسات المصغرة
18	<b>المطلب الثالث:</b> آليات دعم نشاط المؤسسات المصغرة في الجزائر والحوافز الجبائية الممنوحة لها
18	أولا: آليات دعم نشاط المؤسسات المصغرة في الجزائر
20	ثانيا: التحفيزات الجبائية الممنوحة للمؤسسات المصغرة في الجزائر
24	<b>خلاصة</b>
<b>الفصل الثاني : دراسة حالة مؤسسة خدمات الإطعام السريع بولاية المسيلة للفترة(2012 - 2016)</b>	
26	<b>تمهيد</b>
27	<b>المبحث الأول:</b> تقديم مؤسسة خدمات الإطعام السريع والحوافز التي تحصلت عليها
27	<b>المطلب الأول:</b> تقديم مؤسسة خدمات الإطعام السريع
28	<b>المطلب الثاني:</b> تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر- فرع ولاية المسيلة-
28	أولا: تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع ولاية المسيلة
29	ثانيا: صيغ التمويل التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وشروط التأهيل
32	ثالثا: مراحل إنشاء مؤسسة الإطعام السريع وآجال تسديد سلفة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
36	<b>المطلب الثالث:</b> المساعدات والإمميزات التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
38	<b>المبحث الثاني:</b> تحليل وتقييم الحوافز الجبائية لمؤسسة خدمات الإطعام السريع
38	<b>المطلب الأول:</b> تحليل المعطيات الجبائية لمؤسسة خدمات الإطعام السريع على مستوى مفتشية الضرائب "وعواع المدني" بولاية المسيلة
38	أولا: تقديم مفتشية وعواع المدني بولاية المسيلة
39	ثانيا: تحليل العمليات الجبائية على نشاط مؤسسة خدمات الإطعام

40	المطلب الثاني: تقييم الحوافز الجبائية لمؤسسة خدمات الإطعام السريع خلال الفترة (2012-2016)
40	أولاً: الحوافز الجبائية التي تحصل عليها صاحب المؤسسة خلال الفترة (2012-2014)
44	ثانياً: تقييم الحوافز الجبائية خلال الفترة (2015-2016)
46	خلاصة
48	خاتمة
	قائمة المراجع
	الملاحق
	ملخص

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الجدول
14	معايير تصنيف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر	(01)
35	آجال تسديد سلفة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	(02)
41	الأجهزة المقتناة والمستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة	(03)
42	تسديد مبلغ التأمين والضمان الإجتماعي	(04)
43	الوضعية الجبائية للمؤسسة خلال الفترة (2012-2014)	(05)
45	تسديد المؤسسة للضريبة الجزائرية الوحيدة لسنتي (2015-2016)	(06)

لقد سعت الدولة الجزائرية إلى محاولة دعم نشاط المؤسسات المصغرة، وقد ظهر توجه الجزائر لتشجيع قطاع المؤسسات المصغرة من خلال توفير العديد من هياكل الدعم المالي من أجل ضمان تمويل المؤسسات المصغرة من جهة، وتوجيه سياسة التحفيز الجبائي لتشجيع الشباب على إقامة المشروعات المصغرة من جهة أخرى.

ولعل من أهم الهياكل التي تعزز بها هذا المسعى إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ( ANGEM )، والتي تسعى لتمويل المؤسسات المصغرة بصفة خاصة من خلال توفير صيغ تمويل تتناسب وخصوصية هذه المؤسسات ومنح العديد من الإمتيازات الجبائية في إطار الوكالة من أجل دعم نشاط المؤسسة المصغرة في الجزائر.

## 1. طرح الإشكالية:

على ضوء ما سبق تتبلور معالم إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها كما يلي:

### ❖ ما هو دور التحفيز الجبائي في دعم نشاط المؤسسة المصغرة في الجزائر؟

ومن أجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الإطار المفاهيمي للتحفيز الجبائي والمؤسسة المصغرة؟
- ما هي الآليات التي إتبعها الجزائر لدعم نشاط المؤسسة المصغرة؟
- ما هي أهم الإعانات والإمتيازات الجبائية التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالتطبيق على مؤسسة خدمات الإطعام السريع بولاية المسيلة؟

## 2. فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة تم وضع الفرضيات التالية:

- ✓ للتحفيز الجبائي دورا مهما في دعم نشاط المؤسسات المصغرة.
- ✓ تعاني المؤسسات المصغرة جملة من الصعوبات التي تعترض نموها أهمها التمويل.
- ✓ تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بصيغ التمويل والإمتيازات الجبائية التي تمنحها في دعم إنشاء المؤسسات المصغرة بولاية المسيلة.

### 3. أسباب إختيار الموضوع:

يعود إختيارنا لهذا الموضوع إلى جملة من الأسباب نلخصها فيما يلي:

- يدخل الموضوع في صميم التخصص.
- الرغبة الشخصية في تعميق المعارف في مجال سياسة التحفيز الجبائي.
- أهمية الموضوع خاصة بعد بروز أهمية المؤسسة المصغرة في تحقيق التنمية.

### 4. أهداف البحث:

نهدف من خلال البحث إلى:

- البحث في جانب من جوانب التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- إبراز أهمية التحفيز الجبائي في تشجيع المؤسسات المصغرة.
- محاولة تقييم مساهمة سياسة التحفيز الجبائي في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالتطبيق على مؤسسة مستفيدة من دعم الوكالة على مستوى مفتشية الضرائب "وعواع المدني".

### 5. أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في الجوانب التالية:

- الدور الكبير الذي تقوم به المؤسسة المصغرة في سبيل الارتقاء باقتصاديات الدول سواء المتقدمة أو النامية.
- إبراز أهمية ما قامت به الدولة الجزائرية من إجراءات تحفيزية لدعم نشاط المؤسسات المصغرة.
- تقييم مساهمة الحوافز الجبائية في دعم نشاط المؤسسات المصغرة.

## 6. حدود البحث:

- الحدود الزمنية: تمت هذه الدراسة خلال الفترة من سنة 2012 إلى سنة 2017.
- الحدود المكانية: المؤسسة المصغرة لخدمات الإطعام السريع بولاية المسيلة.

## 7. منهج البحث:

للإجابة على التساؤلات المطروحة ومحاولة إثبات صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي كمنهج رئيسي، وذلك فيما يتعلق بوصف كل ما هو يتعلق بالتحفيز الجبائي والمؤسسة المصغرة.

بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال دراسة مؤسسة مصغرة مستفيدة من دعم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على مستوى مفتشية الضرائب "وعواع المدني" بالمسيلة.

## 8. صعوبات البحث:

- قلة المراجع المتعلقة بالتحفيز الجبائي.
- صعوبة الحصول على الإحصائيات الحديثة.
- قصر الفترة الممنوحة لإنجاز البحث.
- صعوبة التواصل مع المستضيفين بسبب إنشغالهم وإرتباطاتهم بأجال محددة.

## 9. الدراسات السابقة:

تتمثل أهم الدراسات السابقة فيما يلي:

➤ الدراسة الأولى: محمد الناصر مشري، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة

والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة-دراسة حالة ولاية تبسة-جامعة

سطيف، 2011.

تمحورت إشكالية الدراسة كما يلي: ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة

والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وما مدى تقييم

## الإستراتيجية الوطنية التي اتبعتها الجزائر لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة؟

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- رغم تباين المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في مختلف الدول والهيئات، إلا أنها تتفق في مجملها حول الدور التنموي الذي تلعبه في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة.
- تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تحديات كبيرة أمام التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي.
- سعت الجزائر إلى تطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال الاعتماد على إستراتيجية متكاملة تعمل ضمن منظور كلي وجزئي، وتعتمد فيها على جملة من الهياكل والهيئات التي تهدف ن خلالها إلى ترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، ومعالجة مختلف المشاكل التي تعاني منها.

➤ **الدراسة الثانية:** يوسف بسعود، دور التحفيزات الجبائية في تطوير الاستثمار

دراسة الجزائر من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية بسكرة، جامعة بسكرة، 2015.

تتمحور إشكالية الدراسة التساؤل التالي: ما هو دور التحفيزات الجبائية في الإستثمار

في الجزائر؟

من أهم نتائج الدراسة المتوصل إليها ما يلي:

- تبنت الجزائر عدة إصلاحات في مجال الاستثمار، إلا أنها لم تحقق المستوى المطلوب، ويعود سبب ذلك إلى عدم تبني إستراتيجية شاملة تهدف من خلالها إلى تحقيق توازن اقتصادي.

- سياسة التحفيز الجبائي هي عبارة عن تضحية بجزء من الإيرادات الجبائية من طرف الدولة تسمح بزيادة الإيرادات في المستقبل.

➤ **الدراسة الثالثة:** الحواس زواق، فعالية السياسة الضريبية في توجيه الإستثمار لتحقيق التنوع الإقتصادي في الجزائر، مجلة كلية العلوم الإقتصادية (العدد 15، جامعة المسيلة)، تمحورت إشكالية الدراسة حول: **ما هو دور السياسة الضريبية**

### في تحقيق التنوع الإقتصادي في الجزائر؟

ومن أهم نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها ما يلي:

- تعد السياسة الضريبية بما تتوفر عليه من أدوات من أبرز السياسات المستخدمة في التأثير على المؤسسات الإقتصادية، وحملها على توجيه إستثماراتها بما يحقق التنوع الإقتصادي.

- تؤدي السياسة الضريبية دورا مهما في جذب وتوزيع الإستثمارات بين القطاعات الإقتصادية والمناطق ذات الأولوية إذا إعتمدت على منظومة فاعلة من الحوافز الضريبية والتشريعات الضريبية القادرة على تحقيق التوازن بين مصلحة المستثمر ومصلحة الخزينة العمومية.

- تمثلت أبرز أدوات السياسة الضريبية المستخدمة في الجزائر لتحقيق التنوع الإقتصادي في الإجازة الضريبية والمعاملة التمييزية، والإعفاءات والتخفيضات لصالح مجموعة من القطاعات الإقتصادية أملا في إسهامها في تحقيق التنوع في الإقتصاد الجزائري والحد من إستحواذ قطاع الطاقة على معظم مكوناته.

## 10. هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى فصلين، الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتحفيز الجبائي والمؤسسات المصغرة، هذا الفصل تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول يتمثل في ماهية التحفيز الجبائي أما المبحث الثاني فتم تخصيصه إلى ماهية المؤسسات المصغرة. أما الفصل الثاني فقد خصص إلى دراسة حالة مؤسسة مصغرة لخدمات الإطعام السريع للفترة (2012-2016)، بولاية المسيلة مستفيدة من دعم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، يحتوي هذا الفصل على مبحثين، يتمثل المبحث الأول في تقديم المؤسسة والمساعدات التي إستفادت منها، أما المبحث الثاني: فيتضمن تحليل وتقييم الحوافز الجبائية لمؤسسة خدمات الإطعام السريع خلال الفترة (2012-2016) بولاية المسيلة.

## تمهيد:

للمؤسسة المصغرة أهمية بالغة في تحقيق التنمية الإقتصادية، حيث تساهم في زيادة النمو الإقتصادي، و خلق مناصب الشغل، لذلك سعت معظم الدول لتشجيع هذا القطاع من خلال أدوات السياسة الضريبية التي تؤثر على سلوك مختلف الأعوان الإقتصاديين، وتعتبر التحفيزات الجبائية أساليب إغرائية مشجعة لنمو وتطور المؤسسات المصغرة، ونظرا لأهمية الحوافز الجبائية في دعم نشاط المؤسسات المصغرة سوف نحاول التعرف على النقاط الرئيسية التي تمكنا من الإحاطة بالموضوع من خلال هذا الفصل.

وقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: ماهية التحفيز الجبائي.

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات المصغرة.

## المبحث الأول: ماهية التحفيز الجبائي

تعتبر سياسة التحفيز الجبائي حديثة النشأة فهي وليدة التجارب المالية، وعادة ما يستعمل مصطلح التحفيز الجبائي للدلالة عن الأساليب ذات الطابع الإنمائي التي تتخذها السياسة الإقتصادية كوسيلة لأجل تحقيق إحدى أهداف السياسة المالية لتحقيق النمو الإقتصادي، لذلك فإن دراسة التحفيز تتناول جوانب متعددة يجب الإلمام بها.

### المطلب الأول: تعريف التحفيز والتحفيز الجبائي

إهتم المفكرين الإقتصاديين بدراسة التحفيز، وإختلفوا في تعريفهم له، لذلك تعددت تعاريف التحفيز ونذكر منها:

#### أولاً: تعريف التحفيز

**لغة:** التحفيز من الفعل حفز، والتي تعني دفعه من الخلف، وجدد وأسرع للمضي فيه وإستعد أي بمعنى حثه ودفع إليه.<sup>1</sup>

#### إصطلاحاً:

" الحوافز هي عبارة عن عوامل خارجية، وتشير إلى المكافأة التي يتوقعها الفرد من قيامه بعمل معين أي أنها تمثل العوائد التي يتم من خلالها استشارة الدوافع وتحركها ".<sup>2</sup>

" الحوافز هي عبارة عن التأثير الخارجي الذي يشبه الحاجة والرغبة المتولدة لدى الفرد من أدائه لعمل معين، تتوقف فعالية الحوافز على توافرها مع هدف الفرد وحاجته ورغبته ".<sup>2</sup>

وتعرف عملية التحفيز بأنها إدراك و استقبال المؤثر الخارجي و توجيهه نحو عملية الدفع الإيجابي أو السلبي، اعتماداً على طبيعة الإدراك و الفهم لطبيعة المؤثر الخارجي من ناحية

<sup>1</sup> أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، دار عالم الكتب، القاهرة، 2008، ص210.

<sup>2</sup> فيصل حسونة، إدارة الموارد البشرية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 02، 2005، ص255.

الفرد، وأنها عملية تنظيمية قيادية تستهدف استثمار المؤثر الخارجي الإيجابي للدفع نحو سلوك أفضل وأداء عالي، وأنها استثمار المؤثر الخارجي السلبي بالدفع نحو تغيير السلوك غير المرغوب، يظهر هذا الأمر واضح على صعيد المنظمة بشكل أساسي.

## ثانياً: تعريف التحفيز الجبائي

يعرف التحفيز الجبائي على أنه:

1. إجراء غير إجباري لسياسة إقتصادية، تستهدف الحصول من الأعوان الإقتصاديين على سلوك معين يوجه إهتماماتهم إلى الإستثمار في ميادين أو مناطق لم يفكروا بها من قبل، مقابل الحصول على إمتيازات معينة.<sup>1</sup>
2. التحفيز الجبائي هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتسهيلات، ذات الطابع التحفيزي، تتخذها الدولة لصالح فئات معينة لغرض توجيه نشاطهم، والمؤسسة الخاصة هي المستفيد الأول من إجراءات التحفيز.<sup>2</sup>
3. ويعرف أيضا على أنه عبارة عن تخفيض في معدل الضريبة أو الإلتزامات الجبائية، التي تمنح للمستفيد وفق الشروط والمقاييس المتمثلة في الطبيعة القانونية للمستفيد وجنسيته، وكذا نوع النشاط وأقدميته.<sup>3</sup>

من خلال هذه التعاريف المتعددة للتحفيز الجبائي يمكن إعطاء تعريف له كالتالي:

التحفيز الجبائي هو عبارة عن تنازل الدولة عن جزء من حقها في الإيرادات الضريبية، وهي مساعدات مالية غير مباشرة لبعض الأعوان الإقتصاديين الذين يلتزمون بمعايير يحددها قانون الإستثمار، المتمثلة في نوع النشاط، مكانه، إطاره القانوني بغية تحقيق أهداف إقتصادية واجتماعية.

<sup>1</sup> صالح عبد العزيز، حوافز الإستثمارات وفقا لأحداث التشريعات الإقتصادية، دار النهضة العربية، مصر، 2005، ص23.

<sup>2</sup> طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 50.

<sup>3</sup> محمد حمو، محاضرات في جباية المؤسسة، مكتبة بود واو، 2009، ص51.

## المطلب الثاني: خصائص وأهداف التحفيز الجبائي

من خلال التعاريف السابقة الذكر نستنتج أن للتحفيز الجبائي خصائص وأهداف يمكن تلخيصها كالتالي:

### أولاً : خصائص التحفيز الجبائي

للتحفيز الجبائي عدة خصائص نوجزها فيما يلي:<sup>1</sup>

#### 1. إجراء إختياري:

حسب هذه الخاصية فإن الأعوان الاقتصاديين المستفيدين لهم الحرية في إختيار الخضوع للإجراءات والمقاييس والشروط التي تضعها الدولة دون أن يترتب عليهم أي عقاب في حالة الرفض.

#### 2. إجراء هادف:

إن لجوء الدولة إلى سياسة التحفيز الجبائي تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، فهي تعمل على التخلي عن جزء من إيراداتها من أجل تحقيق هاته الأهداف التي هي غير أكيدة التحقق.

#### 3. إجراء له مقاييس:

التحفيز الجبائي هو ليس إجراء عام يطبق على كل المؤسسات، وإنما هو إجراء محدد بمقاييس والمؤسسات التي تستجيب إلى المقاييس هي التي تستفيد من تلك التحفيزات الجبائية.

#### 4. إحداث سلوك معين:

تهدف الدولة من خلال إجراءات التحفيز الجبائي إلى إحداث سلوك معين، لدى الأعوان الإقتصاديين، بتوجيه فئة معينة نحو أعمال وأنشطة لم يقوموا بها في وقت مضى.

<sup>1</sup>نجيب زروقي، جريمة التملص الضريبي وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2013، ص62.

## ثانياً: أهداف التحفيز الجبائي

تهدف الدولة من وراء سياسة التحفيز الجبائي في الحالة العامة إلى تحقيق جملة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية.

### 1. الأهداف الإقتصادية:

تتمثل الأهداف الإقتصادية فيما يلي:<sup>1</sup>

- تحسين ربحية أصحاب المشاريع فمن المعلوم أن ربحية المنتج تزداد من خلال الإمتيازات الجبائية، بحيث تعمل تلك الإمتيازات على تحقيق أكبر عائد مالي وإجتماعي للمؤسسة مما يؤدي إلى تعظيم الأرباح.
- زيادة الأنشطة المنتجة، حيث تعمل الإعفاءات وهي جزء من الإمتيازات على تشجيع أصحاب المهن والمشاريع.
- توفير مناخ إستثماري ملائم ومشجع مما يؤدي إلى زيادة الإستثمارات في الداخل.
- العمل على توازن الإستثمارات من حيث النشاط وذلك بتوجيهها نحو الأنشطة ذات الأولوية في السياسة التنموية.
- تشجيع الصادرات خارج المحروقات وذلك بإعفائها من جميع الضرائب.
- زيادة شفافية المؤسسات المحلية في الأسواق الخارجية وذلك بإعفاء المنتجات المصدرة من مجموع الضرائب المحصلة.
- توسيع القاعدة الضريبية على المدى الطويل في ظل سياسة التحفيز الجبائي الفعال.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 170.

**2. الأهداف الإجتماعية:**

تتمثل الأهداف الإجتماعية فيما يلي:<sup>1</sup>

**❖ إمتصاص البطالة:**

من خلال توفير مناصب شغل جديدة، فالإمتميازات الممنوحة للمستثمرين، تكمن في توفير موارد مالية تسمح بإعادة إستثمارها من خلال إنشاء مؤسسات يتطلب تسييرها وتشغيلها يد عاملة جديدة.

**❖ تحقيق التوازن الجهوي:**

ويتم من خلال الحوافز الضريبية الموجهة للإستثمار في المناطق المراد تدميتها، من أجل تقليص الفجوة بينها وبين المناطق المنتعشة إقتصاديا، مما يحد من ظاهرة النزوح الريفي وخلق جو مستقر لسكانها.

**❖ التوزيع العادل للدخل:**

ويتم من خلال الإقتطاع الضريبي للمكلفين، وتوزيعه على أفراد المجتمع في شكل نفقات تعود بالنفع على الجميع، مثل: الصحة، التعليم، والمرافق العمومية... إن معظم التشريعات الضريبية تسمح بإعفاء ضريبي للمداخيل التي تقل على مستوى معين، وهذا ما يحقق عدالة في الإقتطاع الضريبي للمكلفين.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص171.

## المطلب الثالث: أشكال التحفيز الجبائي وشروط نجاحه

## أولاً: أشكال التحفيز الجبائي

إن التحفيزات الجبائية المستخدمة للنهوض بالنشاطات والقطاعات التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لمخططات التنمية قد تأخذ الأشكال التالية:

## 1. التحفيزات الجبائية الخاصة بالتشغيل:

تلجأ الدولة إلى هذا النوع من التحفيزات بغية تخفيض العبء الضريبي عن المؤسسة من جهة والتخفيض من حدة البطالة من جهة أخرى، وتأخذ التحفيزات الجبائية لهذا النوع ثلاثة أشكال هي:

## 1-1. التحفيزات الجبائية على أساس الشخص المشغل:

حسب هذا الشكل فإنه يتم تخفيض جزء معين من الدخل الخاضع للضريبة، على كل شخص مشغل حددته المؤسسة، وفقاً لمعايير وشروط يحددها القانون، حيث أن هذا النوع من الحوافز يؤدي إلى تخفيض تكلفة اليد العاملة بالنسبة للمستخدم ويسعى إلى زيادة الطلب عليها.<sup>1</sup>

## 1-2. التحفيزات الجبائية على أساس الكثافة العمالية:

تستفيد المؤسسات التي تشغل أكبر عدد من الكثافة العمالية من تخفيضات في معدل الضريبة على أرباح الشركات، وعلى أساس (معامل رأس المال/اليد العاملة)، بحيث يتم رفع نسبة الضريبة بالنسبة للمؤسسات التي تعتمد على رأس المال عوض اليد العاملة، وتخفيضها بالنسبة للمؤسسات التي تستعمل يد عاملة كثيفة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> يحيى لخضر دور الإمتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، قسم التسيير، جامعة المسيلة، 2007، ص 24.

<sup>2</sup> إسماعيل عبد الرحمان، مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد، درا وائل للنشر، الأردن، 1999، ص 79.

### 3-1. رفع كلفة رأس المال:

- إن الزيادة في كلفة رأس المال عن طريق فرض ضرائب مرتفعة على معدات التجهيز، يهدف إلى تحسين مردودية إستخدام اليد العاملة، حيث أن هذا الإجراء له عدة إيجابيات منها:<sup>1</sup>
- فرض الضرائب على وسائل الإنتاج يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة، على عكس الحوافز الممنوحة لتشجيع التشغيل الذي يعتبر عبء على عاتق الدولة .
  - سهولة تحديد أثر الضرائب على سعر رأس المال مقارنة بأثر السعر على اليد العاملة.
  - الضرائب على رأس المال لا تشجع فقط اليد العاملة وإنما جميع عوامل الإنتاج الأخرى وهذا على حساب رأس المال، مما يعتبر دعما غير مباشر لعملية التشغيل.

### 2- التحفيزات الخاصة بالإستثمار:

يعد الإستثمار نقطة هامة في تحقيق التنمية الإقتصادية لذلك أعطته الدولة الجزائرية أهمية بالغة في سياستها الجبائية، حيث خصصت له العديد من الإمتيازات الجبائية بهدف دفع الأعوان الإقتصاديين إلى الإستثمار أكثر. ويأخذ هذا النوع من التحفيزات الأشكال التالية:

#### 2-1. الإعفاء الضريبي:

يقصد بالإعفاء الضريبي إسقاط دفع الضرائب على المكلف، سواء تم ذلك بشكل كلي أو جزئي، وتتبنى السلطات العمومية أسلوب الإعفاء الضريبي بالرغم من أنه يقلل من إيرادات الخزينة العمومية وذلك لتشجيع قرار الإستثمار.

وتختلف فترة الإعفاءات الضريبية من نشاط لآخر، ويعود ذلك الإختلاف للضرورة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لكل دولة ففي الجزائر مدة الإعفاء من ثلاثة (03) إلى خمس (05) سنوات وقد يكون مدى الحياة.

<sup>1</sup> يحيى لخضر، مرجع سابق، ص 26.

أ- الإعفاء الدائم:

هو عدم دفع المكلف لضريبة معينة أو مجموعة من الضرائب طوال حياة المشروع، وتمنح الدولة هذه الإعفاءات إلى أنشطة محدودة وتكون موجهة لمناطق وفئات معينة.

ب- الإعفاء المؤقت:

هو عدم دفع المكلف لضريبة معينة لمدة محدودة، وتمنح هذه الإعفاءات إلى أنشطة محددة وتكون إعفاءات مؤقتة كلية أو جزئية.<sup>1</sup>

2-2. التخفيض الضريبي:

يقصد بالتخفيض الضريبي إخضاع المكلف لمعدلات ضريبية أقل، أو تقليص الوعاء الضريبي مقابل الإلتزام ببعض الشروط المسطرة من قبل الدولة، بناء على السياسة الإقتصادية والاجتماعية المتبعة.<sup>2</sup>

2-3. نظام الإهلاك:

هو الإثبات المحاسبي للنقص الحاصل في الإستثمار بفعل الإستخدام، ومن أجل تشجيع وتحفيز النشاط الإستثماري، وتلجأ الدولة إلى إعتماد تقنية الإهلاك في إطار سياسة التحفيز الجبائي، وذلك بكونه يسمح بخصم النفقات الإستثمارية للدخل الخاضع للضريبة بوتيرة سريعة.<sup>3</sup>

3- التحفيزات الخاصة بالتصدير:

هي إعفاءات تمنحها الدولة لتسهيل عملية التصدير قصد رفع مستوى المنتج الوطني، لكي يكون قادراً على منافسة الأسواق العالمية، وهذا من أجل توفير العملة

<sup>1</sup> طارق الحاج، مرجع سابق، ص 89.

<sup>2</sup> أعاد حمود القيسي، المالية والتشريع الضريبي، دار الثقافة، الأردن، 2008، ص 132.

<sup>3</sup> بابا عبد القادر، مرجع سابق ص 24.

والنهوض بالإقتصاد الوطني، وتتمثل أهم أشكال هذه التحفيزات الجبائية الخاصة بالتصدير فيما يلي:

### 3-1. تحفيزات خاصة بالحقوق الجمركية:

إن التحفيزات الجبائية الممنوحة لقطاع التصدير في مجال الحقوق الجمركية تتمثل في التسهيلات التي تمنح في إطار عملية إستيراد المواد الأولية ووسائل التجهيز، التي تدخل مباشرة في إنتاج السلع والمنتجات الموجهة للتصدير.

تتمثل هذه الحوافز في الإعفاء الكلي من الضرائب والرسوم الجمركية بالنسبة للمنتجات الموجهة للتصدير التي تم إنتاجها ويعاد تصديرها مباشرة في إطار مناطق التبادل الحر.<sup>1</sup>

### 3-2. تحفيزات خاصة بالضريبة على الدخل:

إن الإمتيازات الجبائية الممنوحة لقطاع التصدير في مجال الضرائب على الدخل تتمثل مباشرة إما في إعفاء كلي أو تخفيض جزئي بالنسبة للمداخيل الناتجة عن الصادرات، وتمنح هذه الإمتيازات وفق شروط محددة تتعلق إما بطبيعة المنتج المصدر أو بحجم الصادرات.<sup>2</sup>

### 3-3. الإمتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الضرائب على رقم الأعمال والآخرى:

تتمثل هذه الإمتيازات التي تتبناها العديد من الدول بغرض تشجيع الصادرات في إعفاء السلع الموجهة للتصدير من الضرائب على المبيعات والرسوم على رقم الأعمال أو القيمة المضافة في أغلب الحالات.

كما يشمل هذا الإعفاء كذلك عمليات الإستيراد للمواد والتجهيزات التي تدخل مباشرة في إنتاج السلع الموجهة للتصدير.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد المطلب، دراسات الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص83.

<sup>2</sup> إسماعيل عبد الرحمان، مرجع سابق، ص81.

<sup>3</sup> حميد بوزيدة، جباية المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2007، ص9.

## ثانيا: شروط نجاح سياسة التحفيز الجبائي:

إن نجاح سياسة التحفيز الجبائي، وبلوغ الأهداف المختلفة لهاته السياسة مرهون بجملة من الشروط نذكر منها:<sup>1</sup>

- يجب توجيه هاته التحفيزات الجبائية إلى الأنشطة المهمة والمعلن عن أولويتها وفقا للسياسة الإقتصادية للدولة.
- يجب أن تتناسب هاته التحفيزات الجبائية مع درجة أهمية كل نشاط.
- يجب تغطية العبء الناتج عن هاته الإمتيازات الجبائية بالنسبة لميزانية الدولة.
- إعتبار الضريبة جزء من مناخ إستثماري عام تتداخل عناصره وتتشابك إلى حد كبير، منها الإستقرار السياسي وإستقرار العملة المحلية، إمكانية تحويلها تجاريا، نطاق السوق وحجمه، مدى توفر الهياكل القاعدية...
- تقييم هاته السياسة من خلال بعض المؤشرات منها حجم الإستثمارات وتوزيعها الجغرافي، حجم اليد العاملة المستغلة، حجم الصادرات خارج المحروقات...، وهذا لمعرفة مدى تحقيق هاته السياسة والأهداف المرغوب فيها.
- صياغة معايير الأهلية بأكبر قدر ممكن من الدقة والتحديد حتى يقتصر منح التحفيزات للمؤسسات المتمتعة بأعلى معايير الجدارة والموضوعية والقابلة للقياس.
- تبسيط إجراءات الحصول على التحفيزات الجبائية، وإعلام المؤسسات بأشكال هاته التحفيزات ومدى أهميتها بالنسبة لأنشطتهم.

<sup>1</sup> يحي لخضر، مرجع نفسه، ص 38.

## المبحث الثاني: ماهية المؤسسة المصغرة

للمؤسسات المصغرة دورا محوريا في الاقتصاديات العالمية المتقدمة منها والنامية، خاصة مجالات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبح يتم الاعتماد عليها بشكل كبير في تحقيق التنمية على جميع المستويات، سواء كانت محلية أو إقليمية أو على المستوى العالمي.

### المطلب الأول: مفهوم المؤسسة المصغرة وخصائصها

تعد المؤسسة المصغرة أحد أنواع المؤسسات الاقتصادية التي شهدت إهتماما بالغا في السنوات الأخيرة في العديد من دول العالم، نظرا لما تتميز به من خصائص ومميزات أثبتت قدرتها في معالجة المشاكل الاقتصادية بدرجة أكبر من باقي أنواع المؤسسات.

### أولا: مفهوم المؤسسة المصغرة

تعتبر عملية وضع تعريف محدد وموحد للمؤسسات المصغرة، وتحديد الحدود الفاصلة بينها وبين غيرها من المؤسسات سواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبيرة والتي هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة لأخرى.<sup>1</sup>

ولعل من بين الأسباب المؤدية إلى إختلاف تعاريف المؤسسات المصغرة بين دول العالم والهيئات الاقتصادية ما يلي:

- إختلاف درجة النمو الاقتصادي.
- إختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي وفروعه.
- إختلاف العوامل التقنية والعوامل السياسية.

<sup>1</sup> محمد الناصر مشري ، دور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس - سطيف-2011، ص 03.

ونظرا لصعوبة تحديد تعريف دقيق للمؤسسات المصغرة، فإنه يتم الإعتماد على جملة من المعايير تشمل على سبيل المثال: معيار عدد العمال، رأس المال، كمية الإنتاج أو قيمته، حجم المبيعات... إلخ، وقد يتم إستخدام أحد هذه المعايير منفردا أو يتم إستخدام أكثر من معيار واحد في نفس الوقت.<sup>1</sup>

وفي ما يلي نستعرض أهم التعاريف الخاصة بالمؤسسة المصغرة:

### • تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات المصغرة:

إستندت هيئة الأمم المتحدة في تعريف المؤسسات المصغرة على معياري الحجم والعمالة، وذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذه المؤسسات، وقد عرفت كما يلي:

" المؤسسة المصغرة: هي التي تشغل أقل من 10 عمال، وتتسم بالبساطة وسهولة الإدارة ".<sup>2</sup>

### • تعريف البنك الدولي للمؤسسات المصغرة:

يعرف البنك الدولي المؤسسات المصغرة بأنها تلك التي يعمل بها أقل من 10 عمال، و يصنف تلك التي يعمل بها من 10 عمال إلى 50 عامل إلى مؤسسات صغيرة، أما تلك التي يعمل بها ما بين 50 إلى 100 عامل فيصنفها إلى مؤسسات متوسطة.

### • تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات المصغرة:

أما بالنسبة للإتحاد الأوروبي فالمؤسسة المصغرة هي تلك التي يعمل بها أقل من 10 عمال، والمؤسسة الصغيرة هي التي تشغل أقل من 50 عامل، والتي تحقق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 مليون أورو.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد الفتاح بوخمخ، سندر سايبي، دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة: واقع التجربة الجزائرية، المؤتمر الثاني حول القضايا المحلية للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، كلية الأعمال، جامعة الأردن، 14-15 أبريل 2009، ص 43.

<sup>2</sup> الطاهر بن يعقوب، مراد شريف، المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة، مداخلة ضمن المنتدى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 07-08 أبريل 2008، ص 03.

<sup>3</sup> يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 72.

• تعريف المؤسسات المصغرة المعتمد في الجزائر:

في الجزائر جاء القانون التوجيهي رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي حمل جميع الأطر التنظيمية والقانونية التي تنظم هذه المؤسسات.

وقد جاء في المادة السابعة من القانون 18/01، تعريف للمؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 9 أشخاص، ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 20.000.000 دج، ولا تتجاوز حصيلتها الإجمالية 10.000.000 دج.<sup>1</sup>

ويمكن تلخيص ما جاء في المواد: 04-05-06-07 من القانون 18/01 في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): معايير تصنيف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	01 إلى 09	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10 إلى 49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50 إلى 250	من 200 مليون دج إلى 2 مليار دج	من 100 مليون دج إلى 500 مليون دج

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المواد 04-05-06-07 من القانون 18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- لقد إعتمدت الجزائر في تصنيف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة على معيار: عدد العمال، رقم الأعمال، الحصيلة السنوية، وهي معايير كمية بالإضافة إلى المعيار التنظيمي والمتمثل في الإستقلالية.

<sup>1</sup> المادة 07 من القانون 01-18، المؤرخ في 12/12/2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، ص 06.

من خلال ما سبق يمكننا تعريف المؤسسة المصغرة على أنها: مشروعات فردية صغيرة موجهة إلى المجالات الإستثمارية التي تزيد من القدرة الإنتاجية والخدمة للبلد، وتخلق فرص عمل جديدة وتساهم في تحسين دخل القائمين عليها.

### ثانياً: خصائص المؤسسة المصغرة

تتميز المؤسسات المصغرة بجملة من الخصائص والمميزات أثبتت قدرتها في معالجة العديد من المشاكل الإقتصادية، وتحقيق التنمية، مما أدى إلى إهتمام معظم دول العالم بهذا النوع من المؤسسات.

وتتمثل أهم الخصائص التي تتميز بها المؤسسات المصغرة في العناصر التالية:

- ✓ انخفاض رأس مال المؤسسات المصغرة مما يسهل عملية التمويل.
- ✓ المرونة العالية نظراً لصغر الحجم وقلة التخصص في العمل، مما يساعد على التكيف مع الأوضاع الإقتصادية المحلية والوطنية والدولية في ظل العولمة والتفتح الإقتصادي العالمي.
- ✓ الإعتماد على التكنولوجيا البسيطة.<sup>1</sup>
- ✓ قلة التدرج بهذه المؤسسات إعتباراً لعدد العاملين بها مما يساعد على سرعة وسهولة إتخاذ القرار.
- ✓ دقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة، والإستفادة من نتائج البحث العلمي، وتجسيد المبادرات الرامية إلى الإستفادة من التطور التكنولوجي.
- ✓ سهولة وبساطة إجراءات تأسيس هذا النوع من المؤسسات يفسح المجال أمام تحقيق التشغيل الذاتي.
- ✓ سهولة إنتشار الإعلام والمعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أيمن علي، إدارة المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 44.

<sup>2</sup> محمد الهادي مباركي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 8-9 أبريل 2002، ص 85.

## المطلب الثاني: أهداف المؤسسة المصغرة والصعوبات التي تواجهها

على الرغم من المميزات التي تتمتع بها المؤسسات المصغرة، والدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أنها مازلت تعاني العديد من الصعوبات التي تعترض نموها وتطورها.

### أولاً: أهداف المؤسسة المصغرة

تلعب المؤسسة دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال:

- إمتصاص اليد العاملة، والمساهمة في خلق فرص العمل والتخفيف من مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم دول العالم.
- المساهمة في التجديد والإبداع والتكامل مع المؤسسات الكبيرة.<sup>1</sup>
- حلقة ربط بين الجانب الإقتصادي والإجتماعي.
- المساهمة في زيادة حجم وقيمة الصادرات.
- تحقيق التوازن الجغرافي والتنمية الاقليمية.<sup>2</sup>

### ثانياً: الصعوبات التي تواجه المؤسسات المصغرة:

رغم أهمية المؤسسات المصغرة في تحقيق التنمية، والدور الذي تلعبه في تحقيق النمو الإقتصادي إلا أنها مازلت تعاني في الجزائر العديد من الصعوبات والمشاكل التي تعترض نموها وتطورها، ومن هذه الصعوبات نجد:

#### 1. صعوبات إدارية:

وذلك بسبب تمركز الإدارة في يد الفرد أو العائلة، وهي تتميز بمركزية إتخاذ القرار وعدم الإستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل.

- بالإضافة إلى أنه هناك تعقيد كبير عند إنشاء وتأسيس هذه المؤسسات بسبب تعدد الإجراءات والوثائق المطلوبة، مما يجعل المؤسسات المصغرة غير قادرة على التصدي الفساد لمظاهر البيروقراطية الإدارية...<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جهاد عبد الله عفانه، قاسم موسى، إدارة المشاريع الصغيرة، دار الباروي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 200، ص 19.

<sup>2</sup> فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 71.

<sup>3</sup> محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، 2002، ص 221.

## 2. صعوبات متعلقة بالجانب المالي:

يعود سبب عزوف مؤسسات التمويل عن تمويل المؤسسات المصغرة إلى جملة من الأسباب منها:<sup>1</sup>

- تكلفة القروض المرتفعة.
- ارتفاع درجة مخاطر القروض الممنوحة للمؤسسات المصغرة.
- عدم توفر الضمانات المطلوبة.

## 3. صعوبات متعلقة بالعمارة الصناعي:

من بين الصعوبات التي تواجهها المؤسسة المصغرة هي مسألة العمارة الصناعي فهناك:<sup>2</sup>

- ✓ طول مدة منح الأراضي المخصصة للإستثمار، والرفض غير المبرر أحيانا.
  - ✓ إختلافات بسبب أسعار التنازل، ونقص الموارد لتعويض المالكين الأصليين.
- وهنا تجدر الإشارة إلى أن المناطق الصناعية عبر الوطن قد إنحرفت عن غرضها ودخلت في دائرة أخرى تتميز ب:
- تدهور التهيئة والتسيير، وتحولت بعض المناطق إلى تجمعات سكانية.
  - أصبحت بعض المناطق وبسبب غياب سياسة خاصة تشكل خطرا بيئيا ينذر بعواقب وخيمة.

## 4. نقص التحفيزات الجبائية والجمركية:

وتظهر هذه العوائق في ما يلي:

- ✓ إن الأعباء الجبائية التي يتحملها هذا النوع من المؤسسات لا تساعد بأي حال على العمل الإنتاجي، بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية والتي تنصب في خانة التهرب الجبائي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، كتاب الأهرام الإقتصادي، العدد 229، أكتوبر 2006، ص 62.

<sup>2</sup> منيرة سلامي، التوجه المقاولاتي للمرأة، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2007، ص 68.

<sup>3</sup> سعدان شبايكي، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة بسكرة، 2007، ص 191.

✓ غالبا ما تكون الرسوم الجمركية في صالح الصناعات الحضرية الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة، كما أن الرسوم الجمركية أقل ما تكون على السلع الرأسمالية الثقيلة، ثم ترتفع تدريجيا بدءا بفئات السلع الوسيطة ثم السلع المعمرة، مع ملاحظة أن العديد من السلع المصنفة سلع وسيطة أو إستهلاكية في مفهوم التعريف الجمركية، تعتبر سلعا رأسمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.<sup>1</sup>

## 5. مشاكل التسويق والتصدير:

حيث تواجه المؤسسات المصغرة العديد من الصعوبات المتعلقة بالتسويق مثل:<sup>2</sup>

- قصور قنوات التسويق.
- نقص المعلومات عن الأسواق.
- عدم كفاية الموارد لتوظيف المختصين في التسويق.

## المطلب الثالث: آليات دعم نشاط المؤسسات المصغرة في الجزائر والحوافز الجبائية الممنوحة لها

لقد اتخذت الدولة الجزائرية العديد من الآليات الهادفة إلى تنمية قطاع المؤسسات المصغرة على جميع الأصعدة، وفي جميع المجالات، من خلال توفير التمويل لهذه المؤسسات ومنح الحوافز الجبائية، بغية التشجيع على خلق المؤسسات المصغرة، والحد من المشاكل والصعوبات التي تواجه مسيرة هذا القطاع.

### أولا: آليات دعم نشاط المؤسسات المصغرة في الجزائر

لقد تم وضع العديد من الآليات في الجزائر والهدف منها هو تسهيل الإستثمار وتنظيمه، وتسهيل إنشاء المؤسسات وتمويلها، ومن بين هذه الآليات ما يلي:

<sup>1</sup> عبد السلام صفوت عوض الله، إقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993، ص 69.

<sup>2</sup> حسين عيد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 30.

## 1. المجلس الوطني للإستثمار CNI:

أنشأ بموجب القانون 01-03 المتعلق بترقية الإستثمار، حيث يهدف لتطوير وترقية الإستثمار، ويقترح الإستراتيجيات وألويات الإستثمارات، وتكييف أرباح الإستثمار في حال تغيير الشروط العملية وجميع المعايير اللازمة لتشجيع وتطوير نظام الإستثمارات، كما أنه يحدد مجموع الميزانية التي تحت تصرف صندوق دعم الإستثمار، هذا المجلس تحت رئاسة رئيس الحكومة، ويتكون من: وزارة المالية، وزارة التجارة، الجماعات المحلية، الوزير المكلف بالإصلاح المالي والأمانة تحت رقابة ANDI.<sup>1</sup>

## 2. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI:

أنشأت الوكالة بموجب قانون تطوير الإستثمار رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، حيث عوضت بموجبها وكالة ترقية ومتابعة الإستثمار (APSI).<sup>2</sup>

- ترافق إنشاء الوكالة هيئات مكملة لأنشطتها، ومساعدتها لتأدية مهامها وهي:<sup>3</sup>

- 1-2. الشباك اللامركزي الوحيد (GUD): يهدف إلى تبسيط إجراءات إنشاء مؤسسة.
- 2-2. صندوق دعم الإستثمار: وهو صندوق مسير من طرف (ANDI) بالتعاون مع (CNI)، يتمثل هدفه في التكفل ببعض الامتيازات الخاصة، والمشاريع التي تستفيد من خدمات الصندوق هي الواقعة بالمناطق الواجب ترقيتها وتلك الخاضعة للرقابة.

## 3. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

تم إنشاء الوكالة بموجب أحكام المادة 16 من الأمر 96/14، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96، المؤرخ في 24 يناير 1996، وقد وضعت تحت تصرف رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، وهي هيئة وطنية

<sup>1</sup> طارق حمول، سهام شيهاني، تقييم برامج دعم المؤسسات الصغيرة مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ورقة بحثية في إطار الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، نوفمبر 2011، ص 06.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، المادة 21 من القانون 03/01 المتعلق بتطوير الإستثمار.

<sup>3</sup> طارق حمول، سهام شيهاني، مرجع سابق ص 07.

ذات طابع خاص تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل للشباب خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع وتقديم الخدمات.<sup>1</sup>

#### 4. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

تم إنشاؤه سنة 2004، وهو موجه للبطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة.<sup>2</sup>

#### 5. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

والتي سيتم التطرق إليها بالتفصيل فيما بعد.

#### 6. الهيئات الأخرى الداعمة للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في

الجزائر

نوجزها فيما يلي:<sup>3</sup>

➤ إنشاء وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة إعتبارا من سنة 1993.

➤ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR).

➤ صندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME-CGCI).

➤ وكالة التنمية الإجتماعية.

➤ بورصات المناولة والشراكة.

#### ثانيا: التحفيزات الجبائية الممنوحة للمؤسسات المصغرة

تستفيد الإستثمارات المحققة من طرف المستثمرين المؤهلين للإستفادة من جهاز القرض

المصغر من عدة إمتيازات جبائية نوجزها فيما يلي:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> العيد قريشي، عمر قريد، متابعة شبكات الدعم والمرافقة لإنشاء المؤسسات الصغيرة -الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب- الأيام العلمية الدولية الثالثة للمقاولتية تحت عنوان: فرص وحدود مخطط الأعمال الفكرة والتنفيذ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، أبريل 2012.

<sup>2</sup> طارق حمل، سهام شيهاني، مرجع سابق، ص08.

<sup>3</sup> حبيبة فرحاتي، دور هياكل الدعم في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، 2013، ص 121.

<sup>4</sup> موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، [www.angem.dz](http://www.angem.dz)، بتاريخ: 2017/03/13، على الساعة 14:00.

## 1. الحوافز الجبائية خلال مرحلة الإنجاز:

تتمثل هذه الامتيازات في:

✓ الإستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على المقتنيات ومواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في الاستثمار خلال مرحلة الإنشاء من خلال منح شهادة الشراء بالإعفاء.

- يمكن للسيارات السياحية الإستفادة من هذا الإعفاء عندما تكون وسيلة أساسية في النشاط.

✓ الإعفاء من حقوق نقل الملكية المنصوص عليها في المادة (252) من قانون التسجيل للإقتناءات العقارية المحققة من طرف المستثمرين المستفيدين من إعانة الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر من أجل خلق نشاطات صناعية.

✓ تطبيق المعدل المخفض (5%) فيما يتعلق بالرسوم الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

✓ الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة الممارسة لمدة 3 سنوات.

✓ الإعفاء من حقوق تسجيل عقود التأسيس للشركات المنشأة من طرف المستثمرين المؤهلين للإستفادة من الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر.

## 2. الحوافز الجبائية خلال مرحلة الإستغلال:

تتمثل في ما يلي:

✓ إعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 3 سنوات إبتداء من تاريخ بدء النشاط.

عندما تكون هذه النشاطات في قائمة مناطق يجب ترقيتها والموجودة في قائمة محددة عن طريق التنظيم تحدد مدة الإعفاء بستة (06) إبتداء من تاريخ

الإستغلال، ولمدة عشر (10) بالنسبة لتلك القائمة في مناطق تستفيد من إعانة "الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب".

تمدد هذه الفترة لسنتين (02) إضافيتين عندما يتعهد المستثمر بخلق ثلاثة (03) مناصب عمل على الأقل لمدة غير محدودة.

✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث (03) سنوات بدءاً من إنطلاق النشاط، وعندما تقوم هذه النشاطات في المناطق التي يجب ترقيتها تمتد فترة الإعفاء لمدة ستة (06) سنوات، وتمدد إلى عشر (10) سنوات بالنسبة لتلك المقامة في المناطق التي تستفيد من "الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب".

✓ الإعفاء من الرسم العقاري على الممتلكات المبنية والبنائيات التي تقام فيها نشاطات من طرف مستثمرين مؤهلين للإستفادة من "الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر" لمدة ثلاث (03) سنوات من تاريخ الإنجاز، تمتد الفترة إلى ست سنوات البنائيات و إمتدادات البنائيات في مناطق يجب ترقيتها، وكذلك تلك المتواجدة في مناطق تستفيد من الصندوق الخاص بتطوير الهضاب العليا، وإلى عشر (10) سنوات عندما تتواجد البنائيات و إمتدادات البنائيات في مناطق تستفيد من إعانة الصندوق الخاص لتطوير الجنوب.

✓ بعد إنتهاء فترة الإعفاءات يستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب ذو المشاريع المؤهلة للإستفادة من إعانة " الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر" من تخفيض في الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي حسب الحالة، وكذا الرسم على النشاط المهني عند نهاية فترة الإعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول به، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كما يلي:

- ✓ السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70%.
- ✓ السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50%.
- ✓ السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25%.

### 3. الحوافز الجبائية من خلال مرحلة التوسع:

إن مرحلة التوسع في الإستثمارات لا تختلف عن مرحلة الإنشاء، ويستفيد صاحب المؤسسة في مرحلة التوسع من الإعانات التالية:<sup>1</sup>

✓ الإعفاء من TVA على اقتناء التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

✓ تطبيق المعدل المخفض 5% فيما يخص الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

<sup>1</sup> موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، [www.angem.dz](http://www.angem.dz)، بتاريخ: 2017/03/13، على الساعة 14:00.

## خلاصة:

من خلال دراستنا لاحظنا أن قطاع المؤسسات المصغرة يعتبر من أهم محركات التنمية الاقتصادية، لذلك تعد أولويات الدولة الجزائرية، حيث شرعت هذه الأخيرة عدة قوانين وتنظيمات صبت معظمها في خانة التشجيع على إنشاء وتكاثر هذا النوع من المؤسسات، خصوصا في إطار سياستها الجبائية، حيث خصصت العديد من القوانين والنصوص التشريعية التي تضمنت الحوافز الجبائية بهدف تشجيع المؤسسات المصغرة.

وبالرغم من ذلك فإن قطاع المؤسسات المصغرة لا يزال ضعيفا في الجزائر ولم يبلغ الوضعية الاقتصادية المنشودة، إلا إن جهود الدولة الجزائرية لا تزال متواصلة لدعم نشاط هذه المؤسسات وإزالة الصعوبات التي تعترض نموها.

**تمهيد:**

في هذا الفصل سيتم التطرق إلى دراسة حالة مؤسسة مصغرة تتمثل في خدمات الإطعام السريع للفترة (2012-2016)، مستفيدة من دعم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع ولاية المسيلة، وتسيير ملفها الجبائي على مستوى مفتشية الضرائب "وعواع المدني" بولاية المسيلة، ولتقديم الدراسة الميدانية سنتناول في هذا الفصل:

**المبحث الأول:** تقديم مؤسسة خدمات الإطعام السريع والحوافز التي تحصلت عليها.

**المبحث الثاني:** تحليل وتقييم الحوافز الجبائية لمؤسسة خدمات الإطعام السريع خلال الفترة (2012-2016).

## المبحث الأول : تقديم مؤسسة خدمات الإطعام السريع والمساعدات التي إستفادت منها

يكمن دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في المساهمة في تمويل المشاريع الإستثمارية والحرص على نجاحها من خلال تبني المشاريع ذات الجودة للأشخاص البطالين والراغبين في العمل، وذلك في إطار عروضها الخاصة ليتمكن الفرد من إنشاء مشروعه الخاص.

### المطلب الأول: تقديم مؤسسة خدمات الإطعام السريع

ملف مشروع يتمثل في مؤسسة الإطعام السريع بحي "وعواع المدني" بولاية المسيلة، لشباب يبلغ من العمر 30 سنة، والتي تتضمن عاملين (02) ، إستفادت المؤسسة من دعم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر سنة 2012، وفق صيغة التمويل الثلاثي حيث كانت مساهمته الشخصية 1%، وسلفة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 29%، مع قرض بنكي (بنك BDL) بقيمة 70%، حيث قدرت قيمة المشروع ب 964930 دج، وذلك بعد خضوعه للشروط القانونية المنصوص عنها بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمسيلة.

## المطلب الثاني: تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمسيلة

عقب التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر 2002، حول موضوع "تجربة القرض المصغر في الجزائر" والذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 يناير 2004، المعدل.

### أولا: تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع ولاية المسيلة

قبل التطرق لتعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، لابد من تعريف القرض المصغر وتحديد أهدافه.

#### 1. تعريف القرض المصغر:

القرض المصغر هو سلفة ملزمة التسديد للمشاريع التي تتراوح كلفتها كحد أقصى 00 000 1000 دج، تسمح بإقتناء عتاد صغير ومواد أولية لإنطلاق المشروع، كما تمنح الوكالة قرض مصغر بدون فائدة لشراء مواد أولية لا تتجاوز قيمتها 00 000 100 دج، للذين هم قادرين على خلق منصب عمل ذاتي، يستهدف الفئات بدون دخل أو تلك التي لديها مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة، سيما النساء الماكثات بالبيت.

- يهدف القرض المصغر إلى تحقيق الإدماج الإقتصادي والاجتماعي عن طريق إنشاء

الأنشطة المنتجة للسلع وكذا الأنشطة التجارية الصغيرة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

## 2. تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع ولاية المسيلة:

تتمتع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع ولاية المسيلة بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 الصادر في 22 جانفي 2004، المتعلق بإنشاء والمحدد لهيكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث يقوم بدعم المؤسسات المصغرة، ويهدف إلى محاربة البطالة وتنمية روح المقاوله عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف بولاية المسيلة.<sup>1</sup>

**ثانيا: صيغ التمويل التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وشروط التأهيل**

تقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر جملة من المساعدات المالية، تتمثل في تمويل المشاريع وفق صيغ تمويل تتناسب وخصوصية المشاريع المصغرة.

### 1. صيغ التمويل التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

يمنح الجهاز صيغتين من التمويل، واحدة بمساهمة إحدى الخمس (05) بنوك العمومية الشريكة.

تتمثل هذه الصيغتين في ما يلي:<sup>2</sup>

#### ➤ الصيغة الأولى: قرض شراء المواد الأولية (وكالة- مستفيد)

هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز 100 000 دج، وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم

<sup>1</sup> منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

<sup>2</sup> موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، [www.angem.dz](http://www.angem.dz)، بتاريخ 2017/04/09 على الساعة: 20:30.

معدات وأدوات صغيرة ولكن لا يملكون أموال لشراء المواد الأولية لإطلاق نشاط، وقد تصل قيمتها إلى 250 000 دج على مستوى مناطق الجنوب، بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهرا.

### ➤ الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي (وكالة- مستفيد- بنك)

هي قروض ممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط، تكلفة المشروع قد تصل إلى 1000 000 دج، ويكون التمويل كما يلي:

- قرض بنكي بنسبة 70%.
- سلفة الوكالة بنسبة 29%.
- مساهمة شخصية 01%.

وقد تصل مدة تسديده إلى ثماني (08) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (03) سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

للإشارة فإن قيم التمويل قد إرتفعت من 30 000 دج، إلى 100 000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (250 000 دج بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا)، ومن 400 000 دج إلى 1000 000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لإنشاء النشاطات ( صيغة التمويل الثلاثي)، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المعدل و المؤرخ في 22 مارس 2011.

- بالنسبة لمؤسسة خدمات الإطعام السريع قد إستفادت من صيغة التمويل الثلاثي، حيث بلغ مبلغ القرض (964930 دج)، موزعة كما يلي:

- المساهمة الشخصية (1%) بمبلغ: (9649.3 دج).
- سلفة الوكالة (29%) حيث بلغت: (279829.7 دج).
- القرض البنكي (70%) أي بقيمة: (675451 دج).

## 2. شروط التأهيل للحصول على قرض مصغر من الوكالة الوطنية لتسيير

### القرض المصغر:

يستفيد من دعم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المواطنين الذين يستوفون

الشروط التالية:<sup>1</sup>

- ✓ بلوغ سن 18 سنة فما فوق.
- ✓ عدم إمتلاك دخل، أو إمتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة.
- ✓ إثبات مقر الإقامة.
- ✓ إمتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها، أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه.
- ✓ عدم الإستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء نشاط.
- ✓ القدرة على دفع نسبة المساهمة الشخصية (01%) من الكلفة الإجمالية للنشاط.
- ✓ الاشتراك في صندوق الضمان المشترك في حالة طلب صاحب المشروع لقرض بنكي.
- ✓ الإلتزام بتسديد القرض حسب جدول زمني محدد.
- ✓ الإلتزام بتسديد مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب جدول زمني محدد.

<sup>1</sup> موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، [www.angem.dz](http://www.angem.dz)، بتاريخ 2017/04/09 على الساعة: 20:30.

## ثالثاً: مراحل إنشاء مؤسسة الإطعام السريع وآجال تسديد سلفة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

يتم تمويل المؤسسات المصغرة من خلال دعم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بعدة خطوات، من إيداع ملف طلب إنشاء مؤسسة لدى فرع الوكالة، إلى غاية إنتهاء أجل تسديد سلفة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

### 1. خطوات إنشاء مؤسسة الإطعام السريع:

لقد قام صاحب مؤسسة الإطعام السريع بمجموعة من الخطوات لإنشاء مؤسسته تمثلت في:

### 1.1- إيداع ملف طلب إنشاء المؤسسة لدى فرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية المسيلة:

لقد قام صاحب مؤسسة خدمات الإطعام السريع بإيداع الملف التالي:

- طلب خطي للحصول على الإمتيازات يوجه إلى المدير العام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- 02 شهادة ميلاد رقم (12).
- 02 صورة طبق الأصل لبطاقة تعريفه الوطنية.
- 02 صورة شمسية.
- شهادة تثبت الكفاءة المهنية تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازه.
- شهادة إقامة.
- تصريح شرفي بالقدرة على دفع المساهمة الشخصية.
- فاتورة شكلية معفية من الرسوم.
- فاتورة شكلية للتأمينات متعددة المخاطر.

## 2.1- دراسة الملف:

بعد إيداع صاحب مؤسسة الإطعام السريع الملف لدى فرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، قام المكلف بالدراسة بفحص الطلب المقدم إليه من حيث إستيفائه للشروط المنصوص عليها حيث تركزت الدراسة على:

✓ طبيعة النشاط.

✓ موقع إقامة المشروع.

✓ طبيعة المساعدات المراد الحصول عليها.

✓ عدد مناصب الشغل التي يمكن أن يوفرها المشروع.

✓ تأثير نوع النشاط من الناحية الإقتصادية والبيئية.

بعد الدراسة للملف تم قبول المشروع حيث تم منح صاحب مؤسسة "الإطعام السريع" شهادة التأهيل على مستوى المصلحة المختصة وملف الدراسة التقنية.

## 3.1- إيداع الملف على مستوى الوكالة البنكية:

بعد دراسة الملف وقبوله من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، توجه صاحب مؤسسة الإطعام السريع إلى فرع بنك التنمية المحلية (BDL) حاملا الملف المتكون من:

- شهادة التأهيل.

- الدراسة التقنية للمشروع من الناحية الإقتصادية.

- طلب قرض من البنك.

- الفواتير والكشوف.

بعد دراسة الملف من طرف بنك التنمية المحلية (BDL)، قام بمنح الموافقة لتمويل مؤسسة "الإطعام السريع" بقرض متوسط الأجل لمدة 5 سنوات، وبعد الحصول على الموافقة

البنكية قام صاحب المؤسسة بالرجوع إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مرفقا بالوثائق التالية:

- الموافقة البنكية.
- وصل دفع المساهمة الشخصية.
- فاتورة شكلية للعتاد.
- فاتورة شكلية لعقد تأمين العتاد.
- نسخة من السجل التجاري.
- عقد الإيجار أو الملكية للمحل.

#### 4.1- الحصول على قرار منح الإمتياز:

في هذه المرحلة تحصل صاحب مؤسسة "الإطعام السريع" على قرار منح الإمتياز من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بالإضافة إلى قائمة التجهيزات التي تدخل في إنجاز المشروع، حيث تم التوقيع على دفتر شروط القرض الممنوح من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، من ثم توجه إلى مصلحة المحاسبة والتمويل لتحويل مبلغ القرض، وذلك بعد دفع مساهمته الشخصية وتسليمه الأمر بإستلام صك المورد لجلب العتاد.

## 2. آجال تسديد سلفة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

يتم تسديد مبلغ القرض خلال ثماني (8) سنوات، حيث يتم تسديد القرض البنكي في أجل خمس (05) سنوات وسلفة الوكالة خلال مدة ثلاث (03) سنوات، إبتداء من السنة الرابعة (04) من تاريخ الإستفادة من دعم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، لأن السنوات الثلاثة الأولى تعتبر فترة سماح.

ويتم تسديد سلفة الوكالة من طرف مؤسسة الإطعام السريع بأقساط متساوية كما يلي:

الجدول رقم (02): يوضح آجال تسديد سلفة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

السنة	تاريخ تسديد القسط	القيمة الحالية للقرض	مبلغ القسط المستحق	القيمة المتبقية للقرض
2020	19/06/2020	279829.7	23319.14	256510.56
	18/09/2020	256510.56	23319.14	233191.42
	18/12/2020	233191.42	23319.14	209872.28
2021	16 /03/2021	209872.28	23319.14	186553.14
	14/06 /2021	186553.14	23319.14	163234
	13/09/2021	163234	23319.14	139914.86
	12/12/2021	139914.86	23319.14	116595.72
2022	10/03/2022	116595.72	23319.14	93276.58
	08/06/2022	93276.58	23319.14	69957.44
	07/09/2022	69957.44	23319.14	46638.3
	07/12/2022	46638.3	23319.14	23319.14
2023	05/03/2023	23319.14	23319.14	00

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الملحق رقم (05).

## المطلب الثالث: المساعدات والإمميزات التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر جملة من المساعدات والإمميزات تتمثل  
في:<sup>1</sup>

- **المرافقة والتمويل:** حيث تضمن الوكالة الدعم والنصح والمساعدة التقنية فضلا عن المرافقة المجانية للأصحاب المشاريع أثناء تنفيذ أنشطتهم، كما يمنح القرض البنكي وسلفة الوكالة بدون فوائد في صيغتي التمويل التي تمنحها الوكالة.
- **المساعدات غير المالية:** حيث تسعى الوكالة إلى تقديم المزيد من الخدمات في مجالات واسعة والهدف هو الدعم إلى أقصى حد ممكن، وإستمرارية الأعمال لهذا فالوكالة توفر الإستقبال في أحسن الظروف لحاملي أفكار إنشاء المشاريع، وتنظيم دورات تكوينية لإنشاء أو تسيير المؤسسات الجد مصغرة، وإقامة معارض بيع وعرض المنتجات المنتجة في إطار القرض المصغر.
- **الإمميزات الجبائية:** تمنح الوكالة الوطنية للمستفيد جملة من الامتيازات الجبائية منها:

- إعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي لمدة ثلاث (03) سنوات.
- إعفاء من الرسم العقاري على البنيات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (03) سنوات.
- إعفاء من رسم نقل الملكية على الإقتناءات العقارية التي يقوم بها المستفيدون قصد إنشاء أنشطة صناعية.

<sup>1</sup> موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، [www.angem.dz](http://www.angem.dz)، بتاريخ 2017/04/09 على الساعة: 20:30.

- إعفاء من جميع حقوق التسجيل على العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولين.
- يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل في مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء.
- تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5%.

## المبحث الثاني: تحليل وتقييم الحوافز الجبائية لمؤسسة "الإطعام السريع" خلال الفترة (2012-2016) بولاية المسيلة.

سنتطرق في هذا المبحث إلى إجراءات تحليل المعطيات الجبائية لمؤسسة خدمات الإطعام السريع وتقييم الحوافز الجبائية التي إستفادت منها.

### المطلب الأول: تحليل الملف الجبائي لمؤسسة خدمات "الإطعام السريع" على مستوى مفتشية الضرائب"وعواع المدني" بولاية المسيلة

يتم إيداع الملف الجبائي الخاص بالمكلف لدى مصلحة التدخل على مستوى مفتشية الضرائب.

#### أولاً: تقديم مفتشية الضرائب"وعواع المدني" بولاية المسيلة

بالرجوع إلى المنشور الوزاري الصادر عن وزارة الاقتصاد الذي يحمل رقم 46، المؤرخ بتاريخ 14 شوال سنة 1414هـ الموافق ل 20 مارس 1994م، نجد أنه يحدد بدقة التنظيم الداخلي لتسيير المصالح الخارجية للإدارة الجبائية.

وبالرجوع إلى القرار المؤرخ في 13 رمضان عام 1420هـ الموافق ل 21 ديسمبر 1999، والمتضمن إحداث مفتشيات الضرائب في الولايات التابعة للمديرية الجهوية للضرائب بولاية سطيف نجد أنه يحدد الإختصاص الإقليمي لمفتشية الضرائب"وعواع المدني" ببلدية المسيلة.

تم تسمية مفتشية الضرائب على إسم الشهيد وعواع المدني، والتي تقع بمركز الضرائب الكائن بساحة الشهداء بالمسيلة، وتحتوي على طاقم إداري يتكون من:

- رئيس مفتشية برتبة مفتش مركزي للضرائب.
- رئيس مصلحة التدخل برتبة مفتش للضرائب.
- رئيس مصلحة جباية النظام الحقيقي.

- رئيس مصلحة الضريبة الجزافية الوحيدة.

## ثانيا: تحليل العمليات الجبائية على نشاط مؤسسة خدمات الإطعام السريع

قام صاحب مؤسسة الإطعام السريع بتقديم الملف الجبائي على مستوى مصلحة التدخل.

### 1. مهام مصلحة التدخل:

- إجراء المعاينات الميدانية وتحرير محاضر رسمية سواء تعلق الأمر بالمكلفين بالضريبة أو النشاطات أو العقارات.
- استقبال المكلفين بالضريبة الجدد وفتح الملفات الجبائية الجديدة.
- توزيع الملفات الجديدة على المصالح بعد المراقبة الشكلية للوثائق المطلوبة وإستخراج البطاقة الجبائية.
- تحديث البطاقية من خلال إدراج الملفات الجديدة و شطب الملفات المتوقفة.

### 2. مكونات الملف الجبائي لمؤسسة الإطعام السريع:

- التصريح بالوجود.
- نسخة من السجل التجاري.
- عقد الإيجار أو الملكية للمحل التجاري.
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.
- نسخة من قرار منح الإمتياز المقدم من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- الفواتير الأولية المتعلقة بالتجهيزات التي سيتم إقتناؤها.

## المطلب الثاني: تقييم الحوافز الجبائية لمؤسسة الإطعام السريع خلال الفترة (2012-2016)

يهدف دعم نشاط المؤسسات المصغرة تستفيد هذه الأخيرة من جملة من الإمتيازات الجبائية في إطار دعم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

### أولاً: الحوافز الجبائية التي تحصل عليها صاحب المؤسسة خلال الفترة (2012-2014)

إستفاد صاحب مؤسسة خدمات الإطعام السريع على عدة إمتيازات جبائية تتمثل في

ما يلي:

1. الإستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز و الخدمات التي تدخل في مباشرة في إنجاز الإستثمار الخاص بالإنشاء والتي قدرت ب 161750.5 دج.

1.1- بالنسبة ل TVA على التجهيزات التي تم إقتناؤها:

كما هو موضح في الجدول.

جدول رقم (03): يوضح الأجهزة المقتناة والمستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة

اسم الفاتورة وتاريخها	العتاد والتجهيزات	العدد	المبلغ خارج الرسم	مبلغ الرسم على القيمة المضافة	المبلغ متضمن الرسم
الفاتورة رقم 57 يوم 02/2012	فرن كهربائي كبير	01	332500	56525	389025
14	فرن عادي	01	91000	15470	106470
	ثلاجة	02	269274	45776.5	315050.5
	طاولات	05	55000	9350	64350
	كراسي	20	63000	10710	73710
	أواني	53	140700	23919	164619
<b>المجموع</b>		82	951474	161750.5	1113224

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الملحق رقم (04).

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن مؤسسة خدمات الإطعام السريع قد قامت بإقتناء مجموعة من العتاد والتجهيزات بلغت قيمتها الإجمالية متضمنة الرسم على القيمة المضافة مبلغ 1113224 دج، أما مبلغ الرسم على القيمة المضافة فهو 161750.5 دج، وهو مبلغ معتبر يعفى منه صاحب المؤسسة في إطار دعم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وبالتالي قام بإقتناء العتاد والتجهيزات بمبلغها خارج الرسم والمقدر ب 951474 دج.

## 1.2- بالنسبة ل TVA على خدمات التأمين عن المخاطر:

يعفى من الرسم على القيمة المضافة (TVA) مبلغ التأمين الخاص بالتجهيزات، والضمان الإجتماعي بالنسبة للأشخاص.

جدول رقم (04): تسديد مبلغ التأمين والضمان الإجتماعي

التعيين	المبلغ	مبلغ الرسم على القيمة المضافة
مبلغ التأمين	8912	1515
الضمان الإجتماعي	7300	1241
المجموع	16212	2756

المصدر: معلومات مقدمة من مفتشية الضرائب "وعواع المدني" بالمسيلة.

يوضح الجدول رقم (04) المبلغ الذي تحصلت عليه مؤسسة خدمات الإطعام السريع كإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والمقدر ب 2756 دج، على مبلغ خدمات التأمين والضمان الإجتماعي المقدر ب 16212 دج.

2. إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، والرسم على النشاط المهني (TAP) لمدة ثلاث (03) سنوات، إبتداء من سنة بداية النشاط (2012)، وإلى غاية سنة (2014).

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة كانت خاضعة للنظام الضريبي الحقيقي خلال هذه الفترة (2012 إلى 2014)، وكانت الوضعية الجبائية للمؤسسة كمايلي:

الجدول رقم (05): يوضح الوضعية الجبائية للمؤسسة خلال الفترة (2012-2014)

السنوات					الضرائب المفروضة
2014	2013	2012	آجال إيداع التصريح	نوع التصريح	
إعفاء	إعفاء	إعفاء	فصلي	G50	IRG
إعفاء	إعفاء	إعفاء	فصلي	G50	TAP
لا شيء	لا شيء	لا شيء	فصلي	G50	TVA

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الملحق رقم (03).

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن مؤسسة خدمات الإطعام السريع إستقادت من إعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث (03) سنوات، إبتداء من سنة بداية النشاط (2012) إلى غاية نهاية سنة (2014)، أما بالنسبة للرسم على القيمة المضافة (TVA)، فقد كانت مؤسسة خدمات الإطعام السريع تودع تصريحاتها الجبائية نموذج (G50)، في الأجال المحددة لتفادي عقوبات التأخير أو عدم التصريح، لكن تحمل عبارة لا شيء، وهو ما يعني أن مؤسسة خدمات الإطعام السريع كانت متوقفة عن النشاط.

## ثانيا: تقييم الحوافز الجبائية خلال الفترة (2015-2016)

تم إدراج المؤسسة إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بموجب المادة 13 من قانون المالية لسنة 2015، التي تعدل أحكام المادة 282 مكرر 1 الفقرة 2 (يبقى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة مطبقا على المستثمرون الذين يمارسون أنشطة وينجزون مشاريع والمؤهلون للإستفادة من دعم (ENSAJ ، CNAC ، ANGEM).<sup>1</sup>

طبقا للمادة 14 من قانون المالية لسنة 2015 التي تعدل أحكام المادة 282 مكرر 7 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والتي تنص على "يبقى المستثمرون مدينون بدفع نصف الحد الأدنى للضريبة الموافق لنسبة 50% المنصوص عليه في المادة 365 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (حدد مبلغ 1000 دج كحد أدنى للضريبة)، حيث تم تغريمه جبائيا من قبل مفتشية الضرائب بدفع نصف الحد الأدنى للضريبة والمقدرة ب 5000 دج (المادة 282 مكرر 6 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة).<sup>2</sup>

<sup>1</sup>الجزائر وزارة المالية، قانون المالية، 2015، المادة 13.

<sup>2</sup>قانون المالية، 2015، مرجع سابق، المادة 14.

جدول رقم(06): يوضح تسديد المؤسسة للضريبة الجزائرية الوحيدة لسنتي 2015 و 2016.

السنة	2015	2016
نوع التصريح	نموذج التصريح التقديري G12	نموذج التصريح التقديري G12
تاريخ إيداع التصريح	2015/01/25	2016/01/17
مكان إيداع التصريح	مفتشية الضرائب "وعواع المدني" بالمسيلة	مفتشية الضرائب "وعواع المدني" بالمسيلة
مبلغ الضريبة المستحق	نصف الحد الأدنى (5000 دج)	نصف الحد الأدنى (5000 دج)
إختيار نوع التسديد	التسديد السنوي	التسديد السنوي
تاريخ التسديد	2015/09/20	2016/09/11
مكان التسديد	قباضة الضرائب "وعواع المدني" بالمسيلة	قباضة الضرائب "وعواع المدني" بالمسيلة

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الملحق رقم (04).

من خلال الجدول رقم (06) الذي يوضح الوضعية الجبائية لمؤسسة خدمات الإطعام السريع خلال سنتي (2015-2016)، نلاحظ أنه بداية من سنة 2015 تم إدراج المؤسسة في نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة، وقد قامت بإيداع نموذج التصريح التقديري (G12)، على مستوى مفتشية الضرائب "وعواع المدني" بولاية المسيلة، وتم تسديد نصف الحد الأدنى للضريبة المقدر ب 5000 دج.

## خلاصة:

من أجل الوصول إلى سياسة تحفيزية فعالة وناجحة، قامت الدولة الجزائرية بتنظيم كل الإمتيازات والتحفيزات الممنوحة للمؤسسات المصغرة، وخصصت هياكل وأجهزة دعم ومرافقة مهمتها تسهيل عملية إنشاء المؤسسات وتشجيعها من خلال سياسة الحوافز الجبائية، ففي هذا الفصل عند دراستنا وجدنا أن الوكالة الوطنية تمنح إمتيازات لمشاريع من شأنها تقديم الفائدة للإقتصاد الوطني وللشباب العاطل عن العمل، حيث تعمل على توفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل والقضاء على البطالة.

لقد حاولنا من خلال تناولنا لموضوع دور التحفيز الجبائي في دعم نشاط المؤسسة المصغرة معالجة إشكالية البحث إنطلاقاً من الفرضيات الأساسية، وباستخدام الأساليب المشار إليها، تبين تزايد الإهتمام بقطاع المؤسسات المصغرة خلال السنوات الأخيرة في أعقاب التدهور الذي عرفته كبريات المؤسسات، وتأكّدت ضرورة دعم نشاط المؤسسات المصغرة من أجل ضمان تحقيق التنمية والتنويع الإقتصادي.

ونظراً لما تتميز به المؤسسات المصغرة من خصائص فقد أولت الدولة الجزائرية هذا النوع من المؤسسات إهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل، ووفقاً للإمكانيات المتاحة، وقد تمثلت هذه المساعدة في إنشاء العديد من هياكل الدعم المالي التي تهتم خصيصاً بتهيئة المحيط الملائم والظروف المواتية لدعم هذه المؤسسات حتى تتخطى الصعوبات والعراقيل التي تقف أمام تطورها هذا من جهة، ومن جهة أخرى توجيه أدوات السياسة الضريبية والمتمثلة في الحوافز الجبائية لدعم نشاط المؤسسات المصغرة وتشجيع الإستثمار في هذا القطاع، من خلال الإعفاءات والتخفيضات الجبائية.

### 1. نتائج إختبار الفرضيات:

- من خلال البحث تم إختبار الفرضيات وقد خلصت الدراسة إلى:
- بالنسبة للفرضية الأولى: التي تتضمن أن للتحفيز الجبائي دوراً مهماً في دعم نشاط المؤسسات المصغرة تعتبر فرضية محققة، حيث أن الحوافز الجبائية الممنوحة في إطار أجهزة الدعم المالي تساهم بشكل فعال في دعم نشاط المؤسسات المصغرة.
  - بالنسبة للفرضية الثانية: والتي تنص على أن المؤسسات المصغرة تعاني جملة من الصعوبات التي تعترض نموها أهمها التمويل، فهي فرضية غير محققة، حيث أن الدولة الجزائرية قد إستحدثت العديد من آليات الدعم المالي الهادفة إلى تنمية قطاع المؤسسات المصغرة على جميع الأصعدة، وفي جميع المجالات، من خلال توفير التمويل لهذه

المؤسسات ومنح الحوافز الجبائية، بغية التشجيع على خلق المؤسسات المصغرة، والحد من المشاكل والصعوبات التي تواجه مسيرة هذا القطاع.

- بالنسبة للفرضية الثالثة: والتي تنص على أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تساهم بصيغ التمويل والإميازات الجبائية التي في دعم إنشاء المؤسسات المصغرة بولاية المسيلة، تعتبر فرضية محققة حيث تمنح الوكالة صيغ تمويل تتناسب وخصوصية هذا النوع من المؤسسات، إضافة إلى جملة من الخدمات غير المالية والمتمثلة في المرافقة والتكوين للمستفيدين من دعم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

## 2. نتائج البحث:

- من خلال هذا البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:
- ✓ تعتبر السياسة الجبائية بما تتوفر عليه من أدوات من أهم السياسات المستخدمة في التأثير على المؤسسات المصغرة.
- ✓ تمثلت أبرز أدوات التحفيز الجبائي المستخدمة في الجزائر لدعم نشاط المؤسسات المصغرة في تخفيضات جبائية تمس المعايير الجبائية النمطية كالإعفاءات الجبائية، التخفيضات الجبائية، تأجيل مواعيد الدفع...
- ✓ إن سياسة التحفيز الجبائي في الجزائر لم تحقق العديد من الأهداف المرجوة منها بخصوص نمو وتطور المؤسسات المصغرة، ويرجع السبب في ذلك إلى إنتشار الفساد الإداري والإقتصادي، وتنامي القطاع غير الرسمي.
- ✓ للمؤسسة المصغرة فعالية في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وهذا لقدرتها المتميزة في توفير مناصب الشغل وخلق قيمة مضافة.
- ✓ يبقى مشكل التمويل من أبرز العوائق التي تعاني منها المؤسسة المصغرة في الإقتصاد الجزائري، نظرا لإحجام البنوك الجزائرية على تمويل هذا النوع من المؤسسات بسبب إرتفاع درجة المخاطرة في تمويلها، وعدم كفاية الضمانات المقدمة.

- ✓ على الرغم من التحسن الملحوظ في المؤسسات المصغرة في الجزائر إلا أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب.
- ✓ تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من أهم الآليات التي تدعم نشاط المؤسسات المصغرة في ولاية المسيلة من خلال صيغ التمويل والمساعدات والإمميزات المقدمة من طرف الوكالة.
- ✓ تقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر جملة من المساعدات المالية والإمميزات الجبائية للمؤسسات المصغرة، رغم ذلك فإن الوكالة تعاني من معوقات متعلقة بالجهاز المشرف.

### 3. توصيات البحث:

- في ضوء النتائج السابقة يمكننا صياغة بعض التوصيات:
- ✓ العمل على إصلاح المناخ العام للإستثمار المحلي في الجزائر، والقضاء على البيروقراطية وشتى أشكال الفساد التي تعرقل تطور قطاع المؤسسات المصغرة في الجزائر.
- ✓ ضرورة توجيه سياسة الحوافز الجبائية نحو الأنشطة الإنتاجية، من خلال وضع سياسة تحفيزية خاصة تتناسب وخصوصية كل قطاع أو نشاط.
- ✓ تبسيط الإجراءات الإدارية والوثائق والتراخيص الضرورية من أجل إنشاء مؤسسة والمدة المستغرقة لمنح القروض.
- ✓ تفعيل آليات الرقابة الجبائية لمتابعة مدى إلزام المستفيدين من الإمميزات الجبائية من أداء واجباتهم الجبائية.
- ✓ إنشاء هيئة رقابية مستقلة لمراقبة المستفيدين من القروض المصغرة.
- ✓ العمل على ترسيخ الشفافية والحوكمة في هيئات الدعم المالي، وجعل الحسابات مكشوفة ودقيقة.

✓ تفعيل دور آليات دعم نشاط المؤسسات المصغرة بهدف بلوغ مرافقة أفضل للمؤسسات الناشئة والأفكار الإبداعية، وكذا ربطها بالمؤسسات الجامعية ومراكز البحث بغرض إستغلال الكفاءات العلمية.

#### 4. آفاق البحث:

في إطار دراستنا لموضوع التحفيز الجبائي ودوره في دعم نشاط المؤسسات المصغرة لاحظنا أن هناك مجموعة من المواضيع التي تحتاج إلى المزيد من البحث، لهذا نقترح البحث في المواضيع التالية:

- دور التحفيز الجبائي في تحقيق التنوع الإقتصادي.
- دور هياكل الدعم المالي في تطور القطاع الخاص.
- دور المؤسسات المصغرة في تحقيق التنمية المستدامة.

### الكتب:

1. أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، دار عالم الكتب، القاهرة.
2. أيمن علي، إدارة المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
3. أعاد حمود القيسي، المالية والتشريع الضريبي، دار الثقافة، الأردن، 2008.
4. إسماعيل عبد الرحمان، مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد، درا وائل للنشر، الأردن، 1999.
5. جهاد عبد الله عفانه، قاسم موسى، إدارة المشاريع الصغيرة، دار الباروي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن الطبعة العربية، 2004.
6. حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، كتاب الأهرام الإقتصادي، العدد: 229، 2006.
7. صالح عبد العزيز، حوافز الإستثمارات وفقا لأحداث التشريعات الإقتصادية، دار النهضة العربية، مصر، 2005.
8. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
9. صفوت عبد السلام عوض الله، إقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993.
10. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
11. عبد الحميد عبد المطلب، دراسات الجدوى الإقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية، الدار الجامعية، مصر، 2003.
12. فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.
13. فيصل حسونة، إدارة الموارد البشرية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 02، 2005.
14. محمد حمو، محاضرات في جباية المؤسسة، مكتبة بود واو، 2009.
15. حميد بوزيدة، جباية المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2007.
16. محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، القاهرة، مصر، 2002.

الأطروحات والمذكرات:

1. سلامي منيرة، التوجه المقاولاتي للمرأة، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007.
2. فرحاتي حبيبة، دور هياكل الدعم في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، 2013.
3. مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس - سطيف - 2011.
4. نجيب زروقي، جريمة التملص الضريبي وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2013.
5. يحيى لخضر، دور الإمتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، قسم التسيير، جامعة المسيلة، 2007.
6. يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

مدخلات وملتقيات:

1. بابا عبد القادر، الإمتيازات الجائية ودورها في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، جامعة المدية، سبتمبر 2014.
2. بن يعقوب الطاهر، شريف مراد، المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 07-08 أفريل 2008.
3. بوخمخ عبد الفتاح، سندره سايب، دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة: واقع التجربة الجزائرية، المؤتمر الثاني حول القضايا المحلية للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، كلية الأعمال، جامعة الأردن، 14-15 أفريل 2009.
4. سعدان شبايكي، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة بسكرة، 2007.

5. طارق حمول، سهام شيهاني، تقييم برامج دعم المؤسسات الصغيرة مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، نوفمبر 2011.

6. العيد قريشي، عمر قريد، متابعة شبكات الدعم والمرافقة لإنشاء المؤسسات الصغيرة - الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب-، الأيام العلمية الدولية الثالثة للمقاوتية تحت عنوان: فرص وحدود مخطط الأعمال الفكرة والتنفيذ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، أبريل 2012.

7. محمد الهادي مباركي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 8-9 أبريل 2002.

8. مفيد عبد اللاوي، ناجية صالح، إستراتيجية التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة صندوق الزكاة بالجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، جامعة تونس، 27-29 جوان 2013.

### القوانين:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 01-18، المؤرخ في 2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية لسنة 2017، المادة 40.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية لسنة 2015، المادة 13، 14.

### المواقع الإلكترونية:

1. موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، [www.angem.dz](http://www.angem.dz) بتاريخ 2017/04/09.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار دور التحفيز الجبائية في دعم نشاط المؤسسات الصغيرة، من خلال إبراز مختلف الإمتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث تسعى الدولة إلى تفعيل دور المؤسسة الصغيرة وتشجيع نموها، من أجل قيام مؤسسات تمتلك مؤهلات وكفاءات للبقاء في السوق الإقتصادي من جهة ، وتوفير مناصب شغل والقضاء على البطالة من جهة أخرى.

## الكلمات المفتاحية:

التحفيز الجبائي، المؤسسات الصغيرة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

## Résumé de l'étude:

Cette étude vise à montrer le rôle des avantages fiscaux dans le soutien de l'activité des petites entreprises à travers l'exposition claire des différents privilèges octroyés par l'agence nationale de gestion du microcrédit . En ce sens, L'état s'emploie à activer le rôle de la petite en te reprise et l'encouragement de son développement, dans le lit de créer des entreprises avec des aptitudes et des compétent ces pour leur maintien dans le marché économique, dune part, et pour la création de postes d'emploi la suppression du chaumage, douter part.

## Mots-clés:

Avantage fiscal, petites Entreprises, L'agence Nationale de Gestion du micro crédit.